

التحديات الاجتماعية للوّاقع المعاش في العراق: رؤى سياسية

تزداد التحديات الاجتماعية في العراق عمقاً بسبب سنوات طويلة من الحروب الخارجية والداخلية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتراجع أسعار النفط، إذ لم يتم إجراء إصلاحات بنوية رئيسة وفاعلة على مدار العقد المنصرمين، فضلاً عن انتشار الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة واعتماد إدارتها على مبدأ المحاصصة السياسية للقوى الحزبية المتنافسة.

تسعى هذه الورقة للكشف عن أبرز التحديات الاجتماعية التي تعصف بالعراق في المرحلة الراهنة، وتشخيص صورها وأنماطها. واستقرأ الأثار والانعكاسات المتولدة عنها أو المتوقع حصولها لتفكيكها وتحليلها، فضلاً عن استشراف سبل المواجهة وفقاً لمقترحات وتوصيات سياسية الطابع.

د. أحمد قاسم مفتن
تموز 2020

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2020/7/2442)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ال ربيع، أحمد قاسم مفتن

التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية / أحمد قاسم مفتن ال ربيع. - عمان: مؤسسة فريديش إيبيرت، 2020.

(24) صفحة.
ر. !.: (2020/7/2442)

الناشر: مؤسسة فريديش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق

مؤسسة فريديش إيبيرت - مكتب عمان

صندوق بريد: 941876 عمان 11194 الأردن

البريد الإلكتروني: fes@fes-jordan.org

الموقع الإلكتروني: www.fes-jordan.org

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريديش إيبيرت - مكتب عمان ©

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريديش إيبيرت أو المحرر، ويتحمل كل كاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه مضمون الجزء الذي كتبه.

• تصميم الغلاف و التصميم الداخلي: كمال قاسم

الرقم المعياري الدولي: 978-9923-759-06-6

المحتويات

- 1.1 توطئة مفتاحية: 6
- 2.1 أولاً: جائحة كورونا.. صراع التعامل مع التناقضات 7
- 3.1 ثانياً: الحكومة الجديدة ومخاضات استعادة ثقة المجتمع 10
- 4.1 ثالثاً: النافذة الديموغرافية وإستيعاب القوى العاملة 13
- 5.1 رابعاً: النزوح المطول وعوائق العودة لمناطق الأصل 15
- 6.1 خامساً: مسار الاحتجاجات ومآلاتها 17
- 7.1 التوصيات والمقترحات: 20

1

توطئة مفتاحية:

تستهدف الورقة الحالية الكشف عن أبرز التحديات الاجتماعية التي تعصف بالعراق في المرحلة الراهنة، وتشخيص صورها وأنماطها. واستقراء الآثار والانعكاسات المتولدة عنها أو المتوقع حصولها لتفكيكها وتحليلها، فضلاً عن استشراف سبل المواجهة وفقاً لمقترحات وتوصيات سياساتية الطابع.

تعتمد الورقة الحالية على رصد ومتابعة للمتغيرات الاجتماعية وطبيعة تشكلها وتفاعلها، وملاحقة الأدبيات والبيانات والمعلومات ذات العلاقة بالموضوع، فضلاً عن تنفيذ بعض المقابلات مع متخصصون في الشأن الاجتماعي للتعرف على وجهات نظرهم ومنظوراتهم في التشخيص والعلاج.

وتسعى للإجابة عن التساؤلات الآتية:

• ما أبرز التحديات الاجتماعية التي تتصدر المشهد العراقي في الواقع المعاش رهنأ؟

• ما وصور وتمثلات تلك التحديات؟

• وما الآثار والانعكاسات الناجمة عنها؟ وما سبل مواجهتها ومعالجتها؟

تزداد التحديات الاجتماعية في العراق عمقاً بسبب سنوات طويلة من الحروب الخارجية والداخلية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتراجع أسعار النفط، إذ لم يتم إجراء إصلاحات بنيوية رئيسية وفاعلة على مدار العقدين المنصرمين، فضلاً عن انتشار الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة واعتماد إدارتها على مبدأ المحاصصة السياسية للقوى الحزبية المتنفذة.

لقد نجم عن تعرض العراق للأزمات المتلاحقة والتحديات أن تفاقمت المشكلات وازدادت عمقاً من حيث الأثر والنتيجة، وباتت تلك الأوضاع تتسم بالضغط على الإمكان البشري، ومحدودية توظيفه وضعف نموه، فضلاً عن التدمير الكبير في البنى التحتية، ما يجعل الدعوات ملحة لبناء برامج وخطط وطنية تضع الجميع أمام خيارات مصيرية، على وفق سياسات وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لتنمية الإمكانيات البشرية والمادية.

إن تنوع واستمرار الصدمات الناجمة عن التطرف والإرهاب والعنف وفقدان الأمن والنزوح والأوبئة والأمراض في المجتمع العراقي، ولد حلقات مترابطة من الوهن والهشاشة فتعاظمت مستويات الخطر وقوضت سبل العيش المستدام والأمن، وبالتالي انعكست على جودة نوعية الحياة واستدامتها.

أولاً: جائحة كورونا.. صراع التعامل مع التناقضات

بعد إنهيار أسعار النفط وتقليل الصادرات وكساد الاقتصاد تتمثل الأزمة الفورية الثانية بجائحة «كوفيد 19». فالنظام الصحي العراقي كان يعاني أصلاً من الإنهاك عند بدء الوباء، ويفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لإجراء الفحوص من أجل قياس حجم تفشي الوباء في البلاد. لقد عمدت الحكومة إلى الحد من حركة التنقل في بغداد والمحافظات الأخرى، وإلى إغلاق المساجد والمرافد والمزارات وحظر التجمعات. يكاد عدد الإصابات المثبتة يصل إلى ثلاثين ألفاً وفقاً لتعداد وزارة الصحة وهو أخذ بالزيادة، ولكن نظراً إلى العدد المحدود للاختبارات التي تُجرى يومياً للكشف عن الإصابة بالفيروس، لن تتجلى الصورة بالنسبة إلى فاعلية هذه الإجراءات قبل اتضاح العدد النهائي للمصابين وللوفيات.

من خلال مساعدة من لا يستطيع توفير الأغذية والمواد المطهرة والصحية من الفقراء¹.

يمثل التضامن الاجتماعي أهم مفصل ترتكز عليه الصحة والأمن، وسبب انهيار المنظومة الصحية لبعض الدول يتمثل في تأخرها وعدم تحقيق التضامن من خلال التباعد الجسدي عبر الحجر الصحي المنزلي فقط. وهذا السبب يشكل جوهر نجاح إدارة الأزمة في دول أخرى، حيث اتبعت تلك الدول مستويين من التضامن الاجتماعي، هما:

- أهمية التباعد الجسدي من أجل التضامن (أي التضامن بالابتعاد لمنع إصابات جديدة).
- والثاني التضامن من أجل مساعدة الآخرين لمن لا يستطيع.

كتب إريك كلينبيرج، أستاذ علم الاجتماع الأميركي في صفحته على الإنترنت مقالة بعنوان «نحن بحاجة إلى التضامن الاجتماعي، وليس التباعد الاجتماعي: يحتاج الأميركيون إلى القيام بأكثر من مجرد تأمين سلامتهم». وهو عنوان اجتماعي يقصد به تأييد إجراءات إلغاء التجمعات في المدارس والعمل والأماكن العامة، وحجر الأحياء والمدن. ومع تأكيده على أهمية التباعد الاجتماعي يرى ضرورة تفعيل التضامن الاجتماعي في المجتمع

يتضمن البعد الاجتماعي العلاقات بين الأفراد، والنظام الأسري والمجتمعي، والقيم الاجتماعية والممارسات الثقافية. ولعل أهم الظواهر والممارسات وصور التفاعلات الاجتماعية المرصودة من جراء الجائحة تتمثل الآتي:

1 د. عبد الرحمن الشقير، كورونا.. المشكلة الاجتماعية، موقع أضواء للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ 2020/4/27، على الرابط الإلكتروني:

<http://adhwa.net/?p=18115>

الكمامة والكفوف، واشتراط التباعد) ويتم ذلك غالباً عند الضرورة فقط. كذلك تقنين الإنفاق على الحاجات الكمالية وغير الضرورية، وتنظيم التسوق من خلال قيام فرد من الأسرة بنوب عن المجموعة، أو الإعتماد على الشراء وفقاً لخدمات التوصيل المنزلي. والحذر من تقديم المساعدة للغرباء والمارة في الأماكن العامة خوفاً من الإشتباه بالاصابة حتى مع عدم ظهور الأعراض. كذلك الإلتزام في الطابور لتحصيل إي خدمة أو سلعة ومطالبة الآخرين بشكل صريح من قبل بعض الأفراد للإلتزام ومن دون خجل أو تردد حتى إن كانوا من كبار السن أو الأطفال. كما أن ممارسات غسل وتكفين الموتى جراء الأصابة بـكورونا أو كلت لجهات متخصصة ولم يعد بمقدور ذويهم إقامة ممارساتهم المعهودة في مثل تلك المناسبات، كما جرى دفنهم في مدافن عامة خصصت لذلك ولا يحق لذويهم نقلهم إلى مقابرهم الخاصة إلا بعد مرور عام كامل.

• **الدعم والإغاثة الاجتماعية للأفراد الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد والهشاشة المركبة (الأرامل، الأيتام، كبار السن، أصحاب الإعاقات النفسية والجسدية، أصحاب المراضة المزمنة، النازحون، الفقراء ومعدومو الدخل):** إذ جرى الدعم والإسناد (أول الأمر) على مستوى المسؤولية الفردية للمواطنين الميسورين أو ذوي الدخل الثابت والمستمر (الموظفين درجات وسطى فأعلى)، كلٌ بحسب منطقة سكنه ومحيطه الجغرافي (الأقرب فالأقرب)، فضلاً عن جهود بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية وشبكات الدعم التي يقدمها رجال الدين وأئمة المساجد ودور العبادة

• **انفصال العائلات عن بعضها:** عبر إيجاد بدائل إلكترونية للتواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء، أو الاتصال المباشر مع مراعاة التباعد الجسدي والمسافة المسموح بها من قبيل السلام بالكلام والإيماءات والحركات من دون الملامسة، ولبس القفازات والكمامات واستخدام المعقمات بين مدة وأخرى وعند ملامسة الأشياء.

• **تغيير في العلاقات داخل الأسر وبين الجماعات:** من قبيل التخلي عن إقامة الأعراس والإحتفال بالمناسبات، وإقامة المآتم وسرادق العزاء، وإقامة الولائم والثوابت. كما ظهرت تغييرات على صعيد الأدوار داخل الأسرة لا سيما الأسر التي يعمل فيها كلا الزوجين ولم يفقدا عملهما بسبب الجائحة، إذ لم تتمكن تلك الأسر من ترك أبنائها كما في السابق لدى دور الحضانة أو المدرسة أو مع الأهل أو الجيران أو حتى مدبرة المنزل، مما اضطرهم للمناوبة على رعاية الأبناء أو تخلي أحدهما عن العمل، وغالباً ما يكون صاحب الدخل الأقل، أي لم تعد الفوراق الجندرية حاکمة بين علاقات الزوجين بقدر مصلحة الأسرة وتحقيق إحتياجاتها حتى لو كان ذلك مرحلياً ومؤقتاً.

• **التغيير النسبي في القيم والأخلاق والعادات والممارسات اليومية:** من قبيل أوقات قضاء الفراغ والترويح، والتجوال خارج المنزل والسهر ومجالسة الأصدقاء، أو مراجعة الدوائر والمؤسسات (جميعها جرى الإعتماد فيها على شروط الوقاية من قبيل تعليق المعقمات في المداخل والمطالبة باستخدامها قبل الولوج، منع الدخول للأماكن العامة والخاصة من دون لبس

وسائل الإعلام المختلفة، وفرض الغرامات على المخالفين. إلا أنها وعلى الرغم من إجادتها في المنع لم تعط البدائل المرجوة للفقراء والعاملين في القطاع الخاص وأصحاب العمالة الناقصة والجراء اليوميين، إذ تركتهم يواجهون مصيرهم بقدراتهم الذاتية الهشة أو المعدومة من دون صناعة بدائل.

الأخرى، إلا أن طول مدة الجائحة وفرض الحظر قلل من تلك الفورة، لا سيما مع تزايد أعداد الفقراء والمحتاجين.

- **اختيار التعليم عن بعد إضطراراً:** إتمدت المدارس والجامعات وحتى حلقات الدروس الخاصة لبعض المراحل المنتهية على التعليم الإلكتروني لإستكمال المقررات الدراسية وأداء الامتحانات للعام الحالي، من خلال تطبيقات عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من المشكلات البالغة والكثيرة التي تحيط بتلك العملية وإخلالها بالكثير من ضرورات التفاعل المباشر خلال التدريس والتلقي إلا أنها مثلت الخيار الأمثل والوحيد مرحلياً.

هذا لا يعني بالمرّة أن الصورة إيجابية وتم التكيف مع الجائحة بشكل سليم، في الجانب الآخر تزايدت حالات الخصومات والمشاجرات الأسرية، وارتفاع حالات الطلاق والهجر بين الأزواج، وارتفاع أعداد المتسولين في الأسواق والطرق العامة، كذلك جرائم السرقات والنشل والإختطاف، وتجاهل أعداد لا يستهان بهم من الأفراد بإجراءات الحجر والوقاية لا سيما في الأحياء الفقيرة والشعبية والمناطق غير النظامية.

كما ينبغي الإشارة وعلى نحوٍ سريع إلى الإجراءات المعتمدة من الحكومة وخليّة الأزمة، فقد إجادت في إجراءات تعطيل الدوام أو تقليصه في المؤسسات العامة والخاصة، وفرضها السريع لحظر التجوال (الشامل والجزئي)، فضلاً عن الاستمرار بدفع الرواتب والتقاعدات والمعنونات الثابتة ولغاية شهر حزيران، كذلك حملات التوعية الوقائية عبر

ثانياً: الحكومة الجديدة ومخاضات استعادة ثقة المجتمع

تُعدُّ الثقة السياسية علاقة تفاعلية وبناءً تنظيمياً مُعقّداً بين طرفين أو أكثر، حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل بين الحكومة وأفراد المجتمع، وما تتطلبه هذه العلاقة من الاعتماد على الآخر لتحقيق أهداف معينة، ولكي تنشأ هذه الثقة لا بد أن تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق والخوف والتوتر، وتوصف الثقة على أنها الوثوق أو اعتماد على قدرة أو مشاركة الجماهير في الشؤون العامة. وتتأرجح ثقة المواطنين بالحكومة نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب من بينها مستوى أداء المؤسسات الحكومية ونوع وجودة الخدمات المقدمة من خلالها، كذلك مستوى البطالة والقدرة على التشغيل والنمو الاقتصادي ومستوى التضخم، فضلاً عن الرفاه الاجتماعي والاستقرار الأمني والسياسي في البلد. كما أن مستوى الفساد المالي والإداري للمسؤولين الحكوميين (أرتفاعاً أو إنخفاضاً) يعد عاملاً رئيساً في أرتفاع أو إنخفاض الثقة.

وفي هذا المجال، لم يحقق العراق خلال الأعوام 2017-2018 إنجازاً متميزاً في مجال مكافحة الفساد من منظور دولي، فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية، فقد إستقر العراق خلال المدة 2013-2015 على المستوى (16) ثم أرتفع إلى المستوى (17) خلال عام 2016، إذ إحتل المرتبة (166) من (167) دولة شملها المؤشر، ما يعني أن العراق ما زال في ذيل القائمة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد.³

تواجه حكومة الكاظمي حالياً تحدياً جسيماً وتركبة ثقيلة متراكمة منذ 2003، ورثتها من الحكومات السابقة، إذ سئم الناس ادعاءات السياسيين ووعودهم

ويرى جاك سيترين Jack Citrin أن إنعدام الثقة تمثل حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام، والتي تعبر عن حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في «تلبية احتياجات» أو «تلبية توقعات» المواطنين الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية. كما أوضحت بعض الأدبيات أن غياب الثقة السياسية بين أعضاء العمل السياسي يعد مؤشراً على تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الاضطفاف السياسي والفئوي، ونفي واستبعاد الآخر.²

³ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد- حزيران 2018، ص42.

² محمد حسن الظاهري، «ندوة حقوق الإنسان في اليمن دراسة للخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه»، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، -12 11 مايو 2008.

التي لا تتعدى حدود الكلام ولا تجد لها طريقاً للتحقيق على أرض الواقع. مدة زمنية قصيرة لا تتعدى سنة ونصف وملفات شائكة ومعقدة، الخوض فيها يتطلب اجتياح جميع الخطوط الملونة، وتركها يعرض التجربة الديمقراطية المتلكئة للضياع نتيجة ضغط الجماهير ومطالبتهم بالتغيير. تجاهل الناس وعدم الاستماع لهم والعمل الجاد لتحقيق الإصلاحات ستكون ضريبته باهضة بالتأكيد، من بينها مزيداً الاحتجاجات والعنف ومواجهة السلطات، فضلاً عن هجر صناديق الانتخابات وتقويض شرعية السلطة وتداولها سلمياً.

3. التقييم السلبي من قبل المواطنين إزاء السياسات العامة للحكومة وقراراتها وللشخصيات السياسية والمسؤولين والتعبير عن ذلك من خلال اللقاءات الحوارية التلفزيونية والإذاعية، ومنصات التواصل الاجتماعية عبر نشر البوستات والتعليقات والمقالات ومقاطع الفيديو.

4. نتائج استطلاعات الرأي العام والمسوح التي تقيس رضا الجمهور عن الأداء الحكومي والقرارات والقوانين الصادرة عنها، وعن أسلوب وممارسات القيادات والزعامات السياسية والحزبية، والتي ترد غالباً نسبها متدنية وسلبية.

5. تكرار التظاهر والتجمهر، ونوع وطريقة الشعارات واللافتات والعبارات التي يطلقها الجمهور في ساحات الاحتجاج للتعبير عن سخطهم إزاء الحكومة والنخب السياسية.

6. اتخاذ القرارات ومشاريع القوانين من قبل الحكومة والتراجع عنها نتيجة للضغط الجماهيري بعد مدة وجيزة من إصدارها، يمثل مؤشراً دالاً على تخبط الحكومة وتسرعها وعدم

ولعل أبرز مؤشرات إنعدام الثقة بين المواطنين العراقيين والمسؤولين في الحكومة تتمثل بالآتي:

1. ضعف المشاركة والتصويت في الانتخابات. حيث بلغت نسبة التصويت في الانتخابات النيابية الأخيرة لعام 2018 نحو (44.52%) من إجمالي المشمولين في الاقتراع البالغ عددهم (24) مليون شخص، بينما بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع العام (42.05%)، ففي محافظة بغداد مثلاً التي يبلغ سكانها نحو (8) مليون فرد وبنسبة تقرب من (24%) من سكان العراق، جاءت نسبة المشاركين في التصويت نحو (33%)، وفي محافظات الفرات الأوسط والجنوب ظهرت نسب المصوتين على النحو الآتي: (واسط 38%، النجف 40%، كربلاء 40%، البصرة 40%، ميسان 42%، ذي قار 43%، المثنى 45%، القادسية 45%، بابل 48%).⁴

4 بالأنفوغراف .. إجمالي عدد المصوتين ونسبة المشاركة النهائية في الانتخابات النيابية العرقية، موقع السومرية نيوز، نشر بتاريخ 2018/5/13، على الرابط الإلكتروني: <https://www.alsumaria.tv/infograph-details/268409/infographics/alsumaria-news>

5 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سابق، ص 27.

اتخاذها لإجراءات مدروسة ومحسوبة النتائج، كما يؤكد ضعف الحكومة وعدم قدرتها على المضي في توجهاتها ومشاريعها.

7. ضعف مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية في تحديد الأولويات والمشاريع المرغوب في تحقيقها. حيث أظهرت نتائج الدراسات ذات الصلة، التي أجرتها وزارة التخطيط العراقية، إلى أن نسبة مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات وصلت إلى أدنى مستوى (13%) تليها مشاركة منظمات المجتمع المدني إلى (10%) ثم الحكومات المحلية إلى (17%)، إذ تتطلب التجارب الديمقراطية الفاعلة تعزيز فرص المشاركة السياسية لأفراد المجتمع كافة.⁶

6 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سابق، ص77.

ثالثاً: النافذة الديموغرافية وإستيعاب القوى العاملة

في العالم، حيث بلغت نسبة الرواتب إلى إجمالي الناتج المحلي نحو (25%). كما بلغ متوسط دخل الموظف الحكومي ضعف متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يبلغ متوسط دخل الموظف في السنة نحو (10) آلاف دولار، في حين يبلغ متوسط دخل المواطن العادي نحو (5) آلاف دولار في السنة. أدى ذلك إلى ما يسمى بـ (مرض الكلفة) وانعكس بشكل سلبي على القطاع الخاص، حيث يعمل فيه العاملون ثماني ساعات كاملة وبرواتب وأجور أقل من القطاع الحكومي، مما جعل القوى العاملة النشطة تلاحق العمل في القطاع الحكومي وتفضله، وبهذا تم هجر القطاع الخاص وتلكؤه، إذ إن القطاع الحكومي يمثل وظيفة عاطلة وفيها مردود مالي جيد.⁷

يضاف سنوياً لقطاع العمل نحو (350) ألف عامل، يبحثون عن فرص عمل ولا يتم إستيعابهم في القطاع الخاص المتكئ وغير الفاعل، ولا في القطاع الحكومي المترهل والممتليء بالبطالة المقنعة، وهو رقم أسّي تراكمي ضاعف من

تشير التقارير الدولية إلى أن إنتاجية العاملين الفعلية في القطاع الحكومي لا تتجاوز في أفضل الظروف (18) دقيقة خلال ثمان ساعات عمل، في حين يبلغ مجموع العاملين في القطاع الحكومي نحو أربعة ملايين موظف، ونحو ثلاثة ملايين متقاعد، يضاف إليهم مليون وثلاثمائة ألف مستفيد من شبكة الحماية الاجتماعية. جميعهم يتقاضون مرتبات أو أجوراً أو منحاً مالية ثابتة من الحكومة، ووفقاً لذلك وبموجب مبدأ الإعالة فإن الحكومة تساعد في تمويل ما يقرب من نصف الشعب العراقي الذي يقرب عدد نفوسه من (40) مليون فرد.

من جانب آخر وفي السياق نفسه، يوجد نحو (12) مليون فرد لا يسهم أي راتب أو منحة من الحكومة، يكافح جهم للعمل في القطاع الخاص بأجور ثابتة أو من خلال عمالة بالتجزئة أو عمالة غير منتظمة. تعرّض جل هؤلاء نتيجة لقرارات الحكومة مؤخراً لتفادي جائحة كورونا وتطبيق منع التجوال والحظر الشامل منذ مطلع آذار ولغاية الآن إلى بطالة وترك العمل.

⁷ مقابلة مع الدكتور مظهر محمد صالح، مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، وعضو المجلس الوزاري للاقتصاد، محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق، وعضو مجلس إدارته حالياً، عنوان الندوة: الأزمة المالية في العراق: التحديات والحلول، مركز رواق بغداد للسياسات، في 2020/6/5، الساعة التاسعة مساءً.

يمثل العدد المتضخم للموظفين في العراق الأكبر في العالم، إذ يخدم كل موظف نحو عشرة مواطنين، هذا التناسب في الخدمة لا يوجد له مثيل

محنة العمالة وزاد من تحديات الوضع الاقتصادي الاجتماعي المتولد عنها، يقابل ذلك، النمو الديموغرافي الكبير بسبب غياب سياسات تنظيم الأسرة، وفي مجتمع يسجل أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، فإن نسبة الشباب في تصاعد سريع، إذ يوصف المجتمع العراقي بأنه أمة شابة، حيث يشكل السكان فيه بعمر (17 سنة فأدنى) نحو (50%)، وتشكل القوى العاملة الشابة بعمر (35 سنة فأدنى) نحو (60%) من المجتمع.⁸

وبهذا، طرحت الهبة الديموغرافية (غير المستوعبة وغير المستثمرة) والتي يمر بها العراق منذ سنتين مشكلات اجتماعية مركبة من قبيل (تراكم الإغالة، بطالة، تأخر سن الزواج أو العزوف عنه، نسب طلاق عالية، مشكلات أسرية وفراق وهجر، عراق وصراعات زقاقية ومناطقية، جنح وجرائم، عداوات وتأثر، إبطاء وتذمر لدى الشباب)، فضلاً عن التوجه الراديكالي والرغبة المفرطة بالاحتجاج والتظاهر وممارسة العنف ضد المؤسسات الحكومية والسلطة والقوات الأمنية، لإخفاقها في التخطيط والتنفيذ ومراكمة المشكلات منذ العام 2003 وحتى وقتنا الراهن من دون معالجات واقعية ملموسة من قبل المواطن.

8 وزارة التخطيط العراقية، النشطون اقتصادياً يشكلون النسبة الأكبر بين السكان، الموقع الرسمي للوزارة، نشر بتاريخ 2018/12/3، على الرابط الإلكتروني: <https://mop.gov.iq/news/view/details?id=69>

رابعاً: النزوح المطوّل وعوائق العودة لمناطق الأصل

كما يظهر تقرير أصدرته وزارة الهجرة العراقية في آيار من العام 2020 أن أعلى عدد للمخيمات قد بلغ (174) مخيماً انتشرت في (13) محافظة، سكنها ما يقارب من (150,992) عائلة مثلت (15%) من مجموع النازحين، في حين تظهر بيانات الدراسة الحالية أن واقع المخيمات قد انخفض إلى (77) مخيم يسكنها نحو (61,980) عائلة، مثلت (9%) من مجموع النازحين المستمرين بالنزوح لغاية الآن. أي بلغ عدد المخيمات التي أُغلقت نحو (97) مخيماً، وغادرها نحو (89,012) عائلة.¹¹ وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية في نهاية العام 2017 النصر رسمياً على التنظيمات الإرهابية وتحرير كامل الأراضي العراقية، وبعد مرور نحو ثلاث سنوات مازالت نسبة العوائل المستمرة بالنزوح مرتفعة وتصل إلى (50%) من مجموع النازحين (ساكني المخيمات والمجتمعات المضيفة).

تشير حالات النزوح المطوّل إلى الحالات التي تخطت مرحلة الطوارئ الأولية ولكن لا توجد لها حلول في المستقبل القريب. وهم ليسوا دائماً في حالة سكون بل كثيراً ما تحدث فترات زيادة

مثل نزوح العام 2014 جراء دخول الجماعات الإرهابية (داعش إلى محافظة الموصل) في العاشر من حزيران، ومن ثم بسط سيطرتها على عددٍ من محافظات العراق، نزوحاً كبيراً وغير مسبوق، يختلف عما حصل في العراق من موجات نزوح تكررت منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقت دخول داعش، إذ نزح خلال الأسابيع الأربعة الأولى بعد الاجتياح نحو (500) ألف عائلة، وأخذ العدد يتزايد حتى وصل إلى نحو (1,035,413) عائلة، وإلى ما يقرب من (5,6) مليون نازح، حتى مطلع العام 2018.⁹

مس النازحون نتيجة لذلك انخفاضاً حاداً في مدخولاتهم، إذ كان ذلك مرتبطاً بفقدان ممتلكاتهم ومدخراتهم وفرص عملهم، لذا كان من الطبيعي أن تزداد نسب الفقر بين الأسر النازحة من (23%) إلى (38%) ثم إلى (42%)¹⁰، وبعبارة أخرى فإنّ واحداً من بين كل ثلاثة أفراد من النازحين هم فقراء حالياً، وهذا التقدير يمثل النازحين إلى خارج حدود محافظاتهم، وبذلك فهو يمثل الحد الأدنى لمؤشر الفقراء من بين النازحين.

⁹ وزارة الهجرة والمهجرين العراقية- دائرة المعلومات والبحوث- قسم تكنولوجيا المعلومات، احصاءات النازحين من النزوح الطارئ في العراق، بغداد- 2018، ص5.

¹⁰ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سابق، ص15.

¹¹ وزارة الهجرة والمهجرين العراقية- دائرة المعلومات والبحوث- قسم نظم المعلومات الجغرافية، تقرير مخيمات النازحين في العراق، بغداد- آيار 2020، ص7.

مصدراً متزايداً لانعدام الأمن. وبنفس الطريقة، قد يؤدي تقليل المساعدات في المخيمات ببعض النازحين إلى اتباع استراتيجيات للتكيف من قبيل قطع الطرق وممارسة البغاء والنشل وإرتكاب الجرح والجرائم.

فعلى وفق ملاحظات الميدان والبحث والتقصي في ظروف وملابسات بيانات الأصل للنازحين تتكشف لدينا أربعة ملفات تمثل عوائق حقيقية أمام عودة النازحين المتبقين وهي:

- التوترات الطائفية والسياسية: كما في حالة بابل، وديالى، وأجزاء من صلاح الدين.
- التوترات العشائرية: كما في حالة صلاح الدين، والأنبار.

- التوترات الإثنية والسياسية: كما في حالة نينوى، وأجزاء من ديالى وكركوك.
- إنعدام أو ضعف البنى التحتية والخدمات في مناطق الأصل، فضلاً عن تدمير أو سرقة البيوت والعقارات والممتلكات الخاصة.

فتلك الملفات تحتاج إلى دراسات معمقة لتحليلها وتصنيفها واقتراح الحلول المناسبة لها، فضلاً عن تدخلات حكومية رسمية، ومساعدات دولية، وتحشيد وتعبئة اجتماعية لحللتها وتفكيكها ومعالجتها.

ونقص في عدد النازحين أو تغيرات داخل مجتمع النازحين، من خلال تكرار الانتقال وتغيير محل الإقامة ليتحقق ما يسمى بالنزوح المتكرر.

وتعرّف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالة اللجوء المطوّلة على أنها الحالة التي يضطر فيها أكثر من (25,000) لاجئ أو نازح إلى العيش في المنفى لمدة تزيد عن خمس سنوات.¹² ووفقاً لهذا التعريف، نجد أن ما يقرب من نصف النازحين في العراق اليوم – أي أكثر من مليونين ونصف شخص – يعيشون حالات مطوّلة من النزوح حيث زادت مدة مكوثهم في المجتمعات المضيفة عن ستة أعوام.

وغالبا ما يجدون أنفسهم في أوضاع غير مستقرة وعرضة للمضايقات والاستغلال وفي حالة خوف دائم، إذ لا تزال معدلات العنف الجنسي والجسدي في مخيمات النازحين مصدراً للقلق البالغ. ويعد النساء والأطفال والمسنون والمعاقون أكثر الفئات عرضة للخطر. كما يضطر النازحون، لاسيما الذين يعيشون في المخيمات إلى الاعتماد على المساعدات التي لا تتعدى حد الكفاف فيعيشون حياة تتسم بالفقر والإحباط وضياع الآمال.

وقد يؤدي الامتداد الزمني لأزمات النازحين إلى تداعيات أمنية غير مباشرة. فبمرور الزمن تقل مشاركة الحكومة في حل مشكلات المقيمين في المخيمات، ولا سيما ظروف الأزمة المالية الحالية التي تمر بها البلاد، ومن ثم يصبح تنافس النازحين مع سكان المناطق المضيفة على الموارد الشحيحة

¹² غيل لوشر وجيمس ميلنر، فهم التحدي، نشرة الهجرة القسرية عن النزوح المطوّل، العدد 33، أيلول 2009، مركز دراسات اللاجئين في أكسفورد، ص 10.

خامساً: مسار الاحتجاجات ومآلاتها

لقد تحوّلت الاحتجاجات تعبيراً عن المظالم الاقتصادية والاجتماعية والشكاوى من تردّي الخدمات العامة إلى سمة شبه ثابتة في الحياة العراقية العامة، لكنها انحسرت نسبياً في الجزء الأكبر من العام 2019. بيد أن الانتهاكات الأمنية التي حصلت في ساحات التظاهر في أواخر أيلول وفي تشرين الأول أثارت موجة متجددة من التظاهرات في البلاد. وقد أدّت الاحتجاجات التي بدأت سلمية قبل توقّفها بسبب الجائحة، إلى قطع الطرقات ووقوع أضرار في البنى التحتية وسقوط ما يناهز 400 ضحية من المدنيين والقوات الأمنية، ودفعت برئيس الوزراء في حينها عادل عبد المهدي إلى تقديم استقالته في أواخر تشرين الثاني.¹³

لقد تحوّلت الاحتجاجات تعبيراً عن المظالم الاقتصادية والاجتماعية والشكاوى من تردّي الخدمات العامة إلى سمة شبه ثابتة في الحياة العراقية العامة، لكنها انحسرت نسبياً في الجزء الأكبر من العام 2019. بيد أن الانتهاكات الأمنية التي حصلت في ساحات التظاهر في أواخر أيلول وفي تشرين الأول أثارت موجة متجددة من التظاهرات في البلاد. وقد أدّت الاحتجاجات التي بدأت سلمية قبل توقّفها بسبب الجائحة، إلى قطع الطرقات ووقوع أضرار في البنى التحتية وسقوط ما يناهز 400 ضحية من المدنيين والقوات الأمنية، ودفعت برئيس الوزراء في حينها عادل عبد المهدي إلى تقديم استقالته في أواخر تشرين الثاني.¹³

¹⁴ حارث حسن، ما وراء الأمن: تحديات تواجهها الدولة العراقية، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، نشر بتاريخ 2018/7/20، على الرابط الإلكتروني: <http://www.acharicenter.org/stabilization-governance-and-socioeconomic-challenges-in-iraq-ar/>

لقد تحوّلت الاحتجاجات تعبيراً عن المظالم الاقتصادية والاجتماعية والشكاوى من تردّي الخدمات العامة إلى سمة شبه ثابتة في الحياة العراقية العامة، لكنها انحسرت نسبياً في الجزء الأكبر من العام 2019. بيد أن الانتهاكات الأمنية التي حصلت في ساحات التظاهر في أواخر أيلول وفي تشرين الأول أثارت موجة متجددة من التظاهرات في البلاد. وقد أدّت الاحتجاجات التي بدأت سلمية قبل توقّفها بسبب الجائحة، إلى قطع الطرقات ووقوع أضرار في البنى التحتية وسقوط ما يناهز 400 ضحية من المدنيين والقوات الأمنية، ودفعت برئيس الوزراء في حينها عادل عبد المهدي إلى تقديم استقالته في أواخر تشرين الثاني.¹³

لقد تحوّلت الاحتجاجات تعبيراً عن المظالم الاقتصادية والاجتماعية والشكاوى من تردّي الخدمات العامة إلى سمة شبه ثابتة في الحياة العراقية العامة، لكنها انحسرت نسبياً في الجزء الأكبر من العام 2019. بيد أن الانتهاكات الأمنية التي حصلت في ساحات التظاهر في أواخر أيلول وفي تشرين الأول أثارت موجة متجددة من التظاهرات في البلاد. وقد أدّت الاحتجاجات التي بدأت سلمية قبل توقّفها بسبب الجائحة، إلى قطع الطرقات ووقوع أضرار في البنى التحتية وسقوط ما يناهز 400 ضحية من المدنيين والقوات الأمنية، ودفعت برئيس الوزراء في حينها عادل عبد المهدي إلى تقديم استقالته في أواخر تشرين الثاني.¹³

¹³ كيرك سويل، التحديات أمام الحكومة العراقية الجديدة، نشر على موقع صدى: تحاليل للشرق الأوسط، بتاريخ 2020/4/20، على الرابط الإلكتروني: <https://carnegieendowment.org/sada/81444>

سيد الموقف، إنما تجمعات حاشدة ومتقطعة في أيام معينة وبآليات وممارسات نوعية.

4. هجر المحتجون أساليب قطع الطرق وتعطيل

الدوام في المؤسسات العامة إلى أساليب إجبار مديري المؤسسات والدوائر في المحافظة على تقديم استقالاتهم تحت التهديد، ومهاجمة الشركات النفطية واختطاف العاملين الأجانب فيها، ومهاجمة مقر بعض الأحزاب السياسية ودور المسؤولين وأعضاء مجلس النواب.

5. تحول الشعار الرئيس للتظاهرات من (نريد

وطن) إلى (مهلة وطن) والذي تم إطلاقه من مدينة الناصرية في محافظة ذي قار جنوب العراق، وحظى بأبيد متظاهري بغداد وكربلاء والنجف.

6. بعض خطوط تنسيقيات الاحتجاج تشعر بنشوة

الانتصار وذلك للإجراءات التي إعتدتها حكومة الكاظمي من بينها تشكيل لجنة عليا من الخبراء لكشف الحقائق ومحاسبة منفي الإعتداءات وقتل المتظاهرين. كما أستقطب رئيس الوزراء الجديد شخصيات احتجاجية كمرشحين لتسنم مناصب أو للعمل في مكتبه وفي بعض مؤسسات ومفاصل الحكومة.

7. قررت أغلب تنسيقيات الاحتجاج عدم التصعيد

(راهنأ) والميل إلى التهدئة ومنح وقت لحكومة الكاظمي على الرغم من إعتراضهم على بعض عناصرها وطريقة تشكيلها، وذلك لأسباب يأتي في مقدمتها المخاوف من فيروس كورونا ومنح فرصة كافية لتحقيق الإصلاحات التي وعد بها.

أراضي الدولة لإقامة مجمعات سكن غير نظامية والتجاوز على شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي.

وفي الأسابيع الأخيرة من العام الحالي شهد العراق موجة من المظاهرات الشعبية مجدداً اعتراضاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية في البلاد، من قبيل ارتفاع معدل البطالة وتردي الخدمات الحكومية، فضلاً عن الطريقة المحاصصاتية التي نصب فيها الكاظمي رئيساً للوزراء. اندلاع المظاهرات في هذا الوقت يلقي الضوء على عمق الأزمة التي تشهدها الدولة العراقية منذ سنوات، ويلاحظ من خلالها تحولاً في مسارات تلك الاحتجاجات وطبيعتها، وقد جاءت أبرز تلك التحولات المرصودة على النحو الآتي:

1. إضمحلال تأثير دور القيادات السياسية والزعامات

الدينية ومؤيديهم على مسار الاحتجاجات (آنيأ) نتيجة لظروف الجائحة وإنشغالهم بالأزمة المالية وتقاسم المناصب وشغل الوزارات في حكومة الكاظمي.

2. طغى على ساحات الاحتجاج طابعها الشبابي

والشعبي، إذ أنحسرت مشاركة الفئات النخبوية والمهنية من قبيل (المثقفون، الإعلاميون، حملة الشهادات العليا، المهندسون، ذوو المهن الطبية، المحامون، خريجو العلوم السياسية .. وغيرهم).

3. انحسر انتشارها في عدد محدود من محافظات

جنوب العراق (ذي قار، واسط، ميسان، البصرة) وبغداد وكربلاء والنجف وعلى نحو محدود. كما قل عدد المشاركين فيها، وقلت السرادق والخيم من مراتديها ولم يعد الإعتصام

أكثر من ذلك، سيكون على الحكومة تنظيم انتخابات مبكرة استجابةً لمطلب المتظاهرين. ولكن الانتخابات الجديدة ستكون على الأرجح التحدي الأسهل أمام الحكومة، نظراً إلى أنه يمكن الامتناع عن إجرائها لسبب وجيه مرتبط بجائحة «كوفيد 19» وتأجيلها لوقت لاحق. خلال تلك المدة (منذ تسلم الحكومة الجديدة مهامها وحتى وقت إقامة الانتخابات) سوف توضع الحكومة على محك الاختبار الحقيقي في إدارتها للأزمات المالية والسياسية والأمنية والصحية دفعةً واحدة.

التوصيات والمقترحات:

والصناعة والمعادن بدراسة شاملة للاحتياجات من المعدات الطبية والقيام بتصنيعها محلياً في معاملها ومنشآتها، وتزويد وزارة الصحة بتلك المنتجات، فضلاً عن توزيع بعضها مجاناً على المواطنين في الأحياء الفقيرة التي تشهد إصابات مرتفعة.

2. إن استعادة الثقة تأتي تدريجياً وليس دفعة واحدة، حيث أن مدة سنة ونصف أمام حكومة الكاظمي والبرلمان ليست كافية، لكنها أيضاً لا تمنع من العمل الجاد لاستعادة ثقة الشعب، وفي هذا المجال نقترح الآتي:

أ- إقرار ملاحق قانون الانتخابات بشكلٍ سريع وبما يلبي طموحات الجماهير.

ب- محاسبة الفاسدين (على الأقل من الخط الثاني والثالث) وإستعادة الأموال المنهوبة لخزينة الدولة وإحالتهم للقضاء، والإعلان عن ذلك تباعاً وبطرق شفافة.

ت- إعادة النظر في إجراءات ومعايير التوظيف والتعيين لضمان ترشيح وإختيار شخصيات نزيهة وكفاءة ومستقلة لشغل الإدارات العامة الشاغرة في الوزارات.

ث- السيطرة على جميع المنافذ الحدودية وإخضاعها للحكومة المركزية، لمنع الفساد فيها وفرض هياكل لدولة، وتنظيم إدارتها لتعظيم موارد الدولة غير النفطية.

1. لغرض توسيع المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للفئات السكانية الهشة (كبار السن، ذوو الأمراض المزمنة، ذوو الاحتياجات الخاصة .. الخ) ورفع كفاءة أدائها وتوسيع الدعم المقدم للأسر الراحية لأحد أفرادها من الفئات المعنية، ورفع نسبة المشمولين بأنظمة الحماية الاجتماعية، والسيطرة على جائحة كورونا وتقليل عدد المصابين ومعالجة الراقدين وتقليل عدد الوفيات نقترح الآتي:

أ- أن يوجه مجلس الوزراء بفتح صناديق للتبرع عبر حسابات بنكية يروج عنها في وسائل الإعلام، ويوكل للمصارف العراقية إستحصال الحوالات أو التبرعات النقدية المباشرة المقدمة من قبل السياسيين والتجار والميسورين. على أن تجبى تلك المبالغ لصالح خلية الأزمة ووزارة الصحة لتوظيفها، مع أخذ الشفافية بعين الاعتبار في عملية صرف التبرعات لتوفير المستلزمات الطبية والعلاجية.

ب. أن تقوم وزارة الصحة بفتح باب التطوع للملاكات الطبية (الراغبين بالمساعدة) من المتقاعدين والعاملين في القطاع الخاص والخريجين غير المعيّنين، للانضمام إلى ملاكاتها العاملة في خط الصد لمعالجة المرضى الراقدين في المستشفيات.

ت- أن يوعز مجلس الوزراء لوزارتي الصحة

3. لمعالجة ملف عودة النازحين لمناطق الأصل وحللت المعوقات التي تحول من دون ذلك، توجب أن توعد رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة عليا برئاسة وزارة الهجرة والمهجرين وعضوية الجهات ذات العلاقة، وهي: (مستشارية الأمن الوطني، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، محافظو (نينوى، صلاح الدين، الأنبار، بغداد، كركوك، ديالى، بابل)، أعضاء ممثلون عن المناطق المعنية في محافظات الأصل للنازحين، وجهاء العشائر في المناطق المعنية، رجال الدين في المناطق المعنية، ممثلون عن الوقفين السني والشيعي، ممثل عن المرجعية العليا في النجف الأشرف، ممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وأي جهة أخرى ذات علاقة بالموضوع تقترحها الأمانة العامة لمجلس الوزراء. الغرض من تشكيل اللجنة حلّ المشكلات العشائرية والمناطقية في المحافظات والمناطق التي شهدت انقساماً عشائرياً وتورط بعض أبناء تلك العشائر في الانتماء للجماعات الإرهابية، وممارسة الجرائم ضد أبناء تلك المناطق (قتل، تهجير، خطف، تفخيخ، تهديم منازل، الاغتصاب، ... وغيرها)، وذلك لضمان تحقيق المساءلة والعدالة، وحل المشكلات في بيئات الأصل للنازحين، وضمان عدم الإفلات من العقاب من جانب، ووأد عمليات الثأر ومنعها من جانب آخر. كذلك التوصل لحلول سياسية بشأن المناطق المتنازع عليها بين القوى السياسية المتنفذة والتي تمنع عودة النازحين، على أن يتفرع عن اللجنة العليا لجان فرعية بحسب المناطق تعمل على حصر المشكلات وتصنيفها، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة بشأنها، ورفع المقترحات والتوصيات لمعالجتها إلى اللجنة العليا لتقوم بدورها في توفير المستلزمات والظروف اللازمة لتنفيذها.
4. استثمار النافذة الديموغرافية مكانياً (بحسب المحافظات) من خلال تبني سلم ترتيب لأولويات الاستثمار لتكون المحافظات التي بلغت مرحلة النافذة الديموغرافية في المراتب الأولى والتنسيق والتكامل ما بين سياسات التنمية المكانية على المستوى الوطني والمكاني لكل محافظة بما يعزز من استثمار المورد البشري فيها. يتم ذلك من خلال قيام وزارات (التخطيط، المالية، العمل والشؤون الاجتماعية) باتباع سياسات اقتصادية لقطاع البنوك والإقراض تتضمن نموذج (صناديق التنمية) وذلك من خلال طرح سندات سيادية تباع للمواطنين بأرباح مجزية تشجع على شرائها واستغلال الأموال المدخرة لدى الناس والاستفادة من الكتلة النقدية الجامدة، والتي توجه لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها تشغيل إيادٍ عاملة جديدة وتسهم في تقليص أعداد العاطلين عن العمل.
5. أن تقوم لجهات المعنية بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي لوقت طويل قد يصل إلى سنة أخرى أو أكثر دون التأثير على الخدمات أو الاقتصاد (يمكن الاستعانة بتجارب اقليمية وعالمية)، ولغرض الاستفادة من تجارب الجائحة يجب على وزارات (الاتصالات، التعليم العالي، التربية) تطوير بُناها التحتية وشبكات الأنترنت لاستخدام المحاكاة بالحاسوب، فضلاً عن تطوير وبناء قدرات ملاكاتها التربوية والتعليمية وطلبتها من خلال زجهم في دورات مجانية إلزامية وعن بعد، لتطوير المهارات باستخدام التقنيات الإلكترونية، ويمكنها من إدارة التعليم الإلكتروني بفاعلية وكفاءة.

عن مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت).

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق من خلال مشاركة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة إلى إنشاء منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسية متعلقة بالأسئلة السياسية الحالية.

دكتور أحمد قاسم مفتن

تدريسي محاضر في جامعة بغداد - كلية الآداب - قسم علم الاجتماع، وأستاذ في مجال المناهج وطرائق البحث الاجتماعي، كما أنه مدير قسم البحوث والدراسات في وزارة الهجرة العراقية، وباحث مشارك في مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية منذ عام 2003.

تتمحور اهتمامات دكتور أحمد قاسم مفتن في موضوعات النزوح، والهجرة، واللجوء، والإثنيات، والسلم الاجتماعي، والمشكلات الاجتماعية، ورسم السياسات واستطلاعات الرأي العام والمسوح الميدانية.

ولدى دكتور أحمد قاسم مفتن مجموعة من المؤلفات والكتب والبحوث المنشورة من بينها: كتاب سوسولوجيا النزوح: مقاربة لثنائية الطائفة والعشيرة في العراق، بغداد- دار الشؤون الثقافية، وسلسلة دراسات اجتماعية، 2015. وكتاب طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، بغداد- مكتبة لانة، 2018. و كتاب المجال العام وبنى التسامح: تأطير للعراقيل ومدخل لصناعة العيش المشترك «مقاربات في السلم الاجتماعي لعرب وأكراد العراق»، قيد الطباعة.



بسبب الحروب الخارجية والداخلية في العراق على مر السنين، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تزداد التحديات الاجتماعية عمقاً، إذ لم يتم إجراء إصلاحات بنبوية رئيسة وفاعلة على مدار العقد المنصرمين، فضلاً عن انتشار الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة واعتماد إدارتها على مبدأ المحاصصة السياسية للقوى الحزبية المتنفذة.



لقد نجم عن تعرض العراق للأزمات المتلاحقة والتحديات أن تفاقمت المشكلات وازدادت عمقاً من حيث الأثر والنتيجة، وبياتت تلك الأوضاع تتسم بالضغط على الإمكان البشري، ومحدودية توظيفه وضعف نموه، فضلاً عن التدمير الكبير في البنى التحتية، ما يجعل الدعوات ملحة لبناء برامج وخطط وطنية تضع الجميع أمام خيارات مصيرية، على وفق سياسات وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لتنمية الإمكانيات البشرية والمادية.



إن تنوع واستمرار الصدمات الناجمة عن التطرف والإرهاب والعنف وفقدان الأمن والنزوح والأوبئة والأمراض في المجتمع العراقي، ولد حلقات مترابطة من الوهن والهشاشة فتعاظمت مستويات الخطر وقوضت سبل العيش المستدام والأمن، وبالتالي انعكست على جودة نوعية الحياة واستدامتها. وهذا ما استدعى تقديم مقترحات وتوصيات سياسية الطابع لمواجهتها.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

www.fes-jordan.org